آراء

وداعاً 2021

نواف التميمي

لم يكن العام المنتهي 2021 سيئاً بالكامل، كما كان الذي سبقه. ولم يكن جيداً بالمستوى الذي تمنّته البشرية. صحيحٌ أن كابوس جائحة كوفيد-19 ومتحوراته لم ينتهِ تماماً، ولكنّ نصراً كبيراً تحقق للإنسانية بمحاصرة الفيروس والتخفيف من شراسته بلقاحات مضادّة، تم التوصل إليها في غضون زمن قياسي. أما الإنجاز الآخر الذي سعدت به البشرية، مطلع 2021، فكان خروج الرئيس الأميركي دونالد ترامب من البيت الأبيض، وإسدال الستار على حقبة سيئة من تاريخ الولايات المتحدة، وقع أسوأ فصولها وأخرها مطلع العام 2021، خلال اقتحام أنصار للرئيس ترامب مقر الكونغرس، بدعوى هزيمته في الانتخابات، وقد وضعت تلك المشاهد الولايات المتحدة في مصافّ جمهوريات الموز.

أما عربياً، فقد بدأ العام 2021 بحدث سياسي هام، عندما انعقدت في الأسبوع الأول منه قمّة مجلس التعاون لدول الخليج العربية 41، وسميت «قمة السلطان قابوس والشيخ صباح»، في محافظة العلا في السعودية، ومعها انتهت أزمة حصار قطر وقطيعة بين الدوحة وأربع عواصم عربية (الرياض، أبوظبي، القاهرة، المنامة) استمرت نحو أربع سنوات. وفي الدوحة، كان ختام 2021 مسكاً محلّى بروح رياضية عربية، مع استضافة قطر، 19 يوماً، النسخة العاشرة من كأس العرب، من 30 نوفمبر/تشرين الثاني إلى 18 ديسمبر/كانون الأول، بمشاركة 16 منتخبا عربيا، واحتضنت 32 مباراة اختتمت بتتويج منتخب الجزائر بعد مواجهة ممتعة مع منتخب تونس. وما بين قمة العلا وكأس العرب لم تكن أيام العرب كلها كما تشتهي أمة العرب، لم يتوقف النزيف اليمني المتفجّر منذ العام 2015، ولم يعد الاستقرار إلى سورية، وما يزال السودان يتقلب على صفيح ساخن، وتونس محشورة في عنق زجاجة تتعقد فصولها مع كل ظهور للرئيس قيس سعيّد، ولايزال الأمل معقوداً على مرور ليبيا نحو أفق جديد، وخروج لبنان من أزماته المزمنة. وغير بعيد، تجدّدت القطيعة بين المغرب والجزائر بعد قطع الأخيرة العلاقات الدبلوماسية مع الرباط في 24 أغسطس/آب بسبب ما اعتبرتها «أعمالا عدائية» للمملكة. واتهمت المغرب بالتآمر ضدها مع إسرائيل.

وقُطع قطار التطبيع مع الكيان المحتل محطّات متسارعة في العام 2021، فقد شهد افتتاح سفارات وتبادل سفراء وتدشين خطوط طيران مباشرة وتوقيع اتفاقيات في مجالات متعددة، وتوسّعت اتصالات إسرائيل مع دول عربية وإسلامية لضمّها لاتفاقيات إبراهام. وفلسطينياً، لم يكن العام المنتهي إلا عاماً آخر في رزنامة تعميق النكبة المستمرة منذ 1948. وفي مقابل تراجع المشروع التحرّري الفلسطيني، وتوسّع الانقسامات وتعدّدها في الكيان الفلسطيني، تمكّن المشروع الإحلالي الإسرائيلي من نحو 80% من أراضي فلسطين التاريخية بعد إفراغها بالمصادرة والهدم والسطو المُغلف بقرارات محاكم «العدل» الإسرائيلية، ما رفع عدد المستوطنين في الضفة الغربية والقدس من 260 ألفا في العام 1993 إلى أكثر من 700 ألف مستوطن في العام الحالي، 450 ألف مستوطن في الضفة الغربية و230 ألفا في القدس الشرقية، يقطنون أكثر من 196 مستوطنة. وارتفعت وتيرة الاستيطان بنسبة 12% منذ تبنّى مجلس الأمن، في 23 ديسمبر/كانون الأول 2016، القرار 2334 الذي ينصّ على أن المستوطنات الإسرائيلية تشكل «انتهاكا صارخا للقانون الدولي».

مثل كل سنوات العمر، كانت في العالم المنصرف نقمات كثيرة حلت على شعوب وأقوام بعينها، ولكن كان فيه كثير من النعم والإنجازات الطبية والعلمية والتقنية التي ستذكرها البشرية لسنوات مقبلة. عام آخر نطوي نهاراته ولياليه، وقد ودّعنا أحباء كثيرين مضوا، واستقبلنا فيه أحبة آخرين نتمنّى لهم حياة مليئة بالخير والسلام. عام آخر نقلب صفحات أيامه بحلوها ومرّها، ونتطلع إلى عام جديد تنتصر فيه قيم العدالة والحرية والديمقراطية والتسامح والسلام على أمراض التطرّف والعنصرية والتمييز والكراهية.

جدل «الأردنيات»

عطاف الروضان

تصدّر الاشتباك بالأيدي وتبادل اللكمات وتراشق الشتائم بين أعضاء في مجلس النواب الأردني عناوين الأخبار، لغرائبية المعركة التي بخّال لك، في البداية، أنها حدثت في حارة، وليس تحت قبّة «لها مقامها»، على ما وصفها رئيس المجلس المحامي عبد الكريم الدغمي! وهو أمر جيد ومقدّر لو لم يطلب هو نفسه في أثناء شجاره مع زميل له أن يخرس، ويصيح به: «أخرج برّا (القبة الشريفة).

وقبل في العناوين إن كلمة «الأردنيات» كانت وراء ما حدث، فاللجنة الملكية لتحديث السياسات اقترحت تعديلات على الدستور، والحكومة أقرّت أن تُضاف هذه الكلمة للباب الثاني، ليصبح عنوانه حقوق الأردنيين والأردنيات، وإضافة كلمة الجنس في نهاية المادة السادسة من الباب نفسه، والتي تنصّ على «الأردنيون أمام القانون سواء لا تمييز بينهم في الحقوق والواجبات، وإن اختلفوا في العرق أو اللغة أو الدين».

وذاعت فيديوهات لمشاهد من العراك العنيف، وصرّح ناشطون وناشطات، وكتبت عشرات التدوينات ومئات التعليقات إن تلك التعديلات وراء ما حصل، وأن كلمة «أردنيات» سببت كل الهرج والمرج. والحقيقة أنها بالفعل سبّبت نقاشا موسعا، ولكن ليس تحت قبة مجلس الأمة (البرلمان) الأردني، فقد حدث ما حدث قبل الشروع أصلا بمناقشة تلك التعديلات، والقصة كانت مجرّد خلاف بين نواب، بعد شتائم متبادلة، ولم يكن أي من التعديلات المقترحة والمقدمة للمجتمع العام، فما أسهل أن تتمترس الآراء وراء الدين والمسموح والممنوع، إذا كان محور النقاش موضوعا يخصّ حقوق المرأة.

لماذا لم تتنظم إعتصامات على باب مجلس النواب، ولم تسمع داخله شتائم ولم يجر ضرب، عند طرح مقترحات التعديلات الحكومية المتعلقة بمجلس الأمن القومي على سبيل المثال، وهذه، إن دققنا، أكثر خطورة على شكل الدولة وعلاقة السلطات بعضها ببعض وستقلاليتها المهدّدة، إن تم تشكيل هذا المجلس الذي يجمع السلطات جميعا بيد الملك، إلا إذا كان هذا يعني، بطريقةٍ أو بأخرى، «دسترة الواقع».

(إعلامية أردنية)

رأس السنة المقطوع

ميسون شقير

وجد مفهوم تحديد الوقت من خلال محاولاتٍ أخرى، اخترع الإنسان مفهوم العيد، كي يصنع من هذا الوحش حالة فرح مصطنعة، تتكرّر وتعيد ذاتها ضمن دوريةٍ مرتبطةٍ بالتقسيم الذي اخترعه للزمن، حالة فرح تعطي للحياة بهاراتها الناقصة، وتعطي للإنسان سببا لتحمّلها، ولتحمل إحباطاته وخيباته، وتعيده إلى الطفولة دائما، كأنه يقنع نفسه دائما بانتصاراتٍ مؤجّلة، فهو إن لم يكن قادرا عليها، فعلى الأقل هو قادرٌ على صناعة ضحكة وحلم لطفل لا يزال يلتحّ. هكذا اعتاد العالم أن يشتري الأمل، وأن يدفع الكثير من تعبه مقابل تجديد أحلام انتهت مدّة صلاحيتها، فصنع للسنة رأسا تطلّ بها على حياتنا، في تشكيل السلوك السياسي ستقود، بالضرورة، إلى صدام بين السلوكيات السياسية في العالم بسبب اختلاف الثقافات. وطوّر هنتنغتون الفكرة الأساسية هذه عام 2004 في كتابه «من نحن»، حيث ركّز على الهوية الأميركية، معتبرا أن نجاح الولايات المتحدة كدولة يرجع، بشكل أساس، إلى حقيقة أن الأنغلو بروتستانت هم من استوطنوها، وليسوا الكاثوليك الإيتهاج، بالحب والألفة، بطعام شهيٍّ نحرم أنفسنا منه أياما كثيرة، كي نعتقد أننا نرضي هذه القادمة الجديدة، علّها تترك لنا بعضا من أمالنا على طاولة أيامنا قبل أن ترحل، وبتوقعاتٍ منفصلةٍ عن ماضينا، وكأننا نحتفي بالمعجزة وبالخرافة التي نرفضها طوال أيام السنة الباقية.

هكذا صنع العالم فكرة بابا نويل، الرجل الذي يأتي مع العيد، والذي يحمل للأطفال الفرح، والخرافة المحببة، والخيال، في محاولة من الإنسان، سيد هذا العالم، وعبده الشقي، في أن يجعل برد كانون الأول دافئا بانفاس الأطفال وهم يمضون أيامهم بانتظار الهدية تحت شجرة علّقت عليها الألوان والنجوم. وهكذا من المفترض تبعا لكل تلك المحاولات أن ينتظر العالم، كل العالم، عيد رأس السنة تلك التي تطلّ بعيونها الخضراء وبشعرها الأشقر الطويل. لكن من يسكنون الخيام، وحدهم، يعرفون أنه لا رأس للسنة المقبلة، وأن على صناعة ضحكة وحلم لطفل لا يزال في الثامنة، أن يدفع الثمن عن هذا الكوكب، والذين ارتكبوا أحلاما عالية بالحرية، فعاقبهم العالم، كل العالم، على جرمهم الذي لا يُحتمل، لم يعودوا قادرين على فعل الانتظار، وصاروا عاجزين تماما عن فعل الأمل، وصاروا يعرفون أن رأس السنة يطلّ عليهم بشبح البرد والغرق في وحل هذا العالم، ويعرفون أنه رأسٌ يطل ليقلق أطفالهم الناجين مع مرضهم وسعالهم القادم إلى بهرّ الكرة الأرضية.

وحدهم الفلسطينيون، هنود القرن العشرين الحمر، لا يزالون في كل رأس سنةٍ يدفعون فاتورة البلاد التي توغل فيهم تاريخا وعشقا وقهرا وموتا، كأنهم حملة الصليب الذي لا ينتهي ولا يتوقف، وهم المصلوبون منذ مائة عام.

> منذ أكثر من عشر سنوات والأمهات السوريات يعددن عشاء رأس السنة لأسماء رحلت، بقيت معلقةً في قلوبهن

لا يموتون، لا يقومون، ولا أحد يحتفي بدروب الأمهم المجلّلة، وحدهم أطفال غزّة الذين رحلوا في هذا العام، وحدهم يحقّ لهم أن يقولوا لهذا العالم البائس: كل عام وأنت بخير. ووحدهم السوريون الذين أصيبوا بوباء الحرية، السوريون الذين تجرأوا على الهتاف، الذين حملوا أرواحهم على أصابعهم وذهبوا بها إلى الشوارع والساحات، الذين كسرهم العالم كقطعة حطب شهية لمواقده، وحدهم من جفّفهم بعناية وحرقهم يابسين. ووحدهم الذين يكسرون الآن، في مخيمات الشمال السوري، في مخيمات الموت السوري الممتد على الجغرافيا والتاريخ، في مخيمات الموت السوري العابر للحدود، ومع العاصفة القطبية المرعب. وحدهم يحطمون كل نظريات العالم عن مفهوم الزمن، وحدهم يعدّون الوقت بعدد الموتى برداً، ويقسمون السنوات على عدد الضحايا، وعدد الذين لم يزالوا معلقين على حافّة الموت. ووحدهم يحقّ لهم أن يقولوا لكل عواصم العالم المدجّجة بالزينة والأضواء وبشهوة الاحتفال: كل عام وأنتم بألف خير، فمنذ أكثر من عشر سنوات، عشرة أعياد، وبابا نويل يمرّ من أمام بيوتهم حاملا على ظهره أطفالهم الباردين، الهادئين، الميتين، ويمضي بهم مع كل الهدايا، مع كل الأحلام وكل الأنفاس، والملابس المعلقة في خزائنهم، إلى المقبرة، منذ أكثر من عشر سنوات والأمهات السوريات يعددن عشاء رأس السنة لأسماء رحلت، لكنها بقيت معلقة في قلوبهن، ولأرواح تحوّلت إلى صور تتسد جدرانهن من الانهيار.

مائة سنة، مائة عيد رأس سنة والأمهات الفلسطينيات لا يزلن واقفات على أبواب بيوتهن ينتظرن أولادهن الذين توزّعوا إلى كل منافي الله الضيقة، ولا زلن يجهزهن لهم الهدايا ويتركون تحت شجر الميلاد مفاتيح البيوت التي تبكي كل سنة وحيدة وباردة. ووحدهن أمهات المعتقلين السوريين، وزوجاتهن، ينتظرن في رأس السنة السوداء رجالهن الذين تموت الحياة هناك معهم تحت التعذيب، ربما يعرفن أنهم لن يعودوا، لكنهن ينتظرن، فالكراسي الفارغة تملأ طاولة العيد، والبيوت الفارغة تملأ المدن، والمدن الفارغة تملأ البلاد، والبلاد تنزح مع الراحلين، وتصل إلى المخيمات مدمية الكاحل والروح، وتعبر البحر الذي لا يزال يشكو للشواطئ الغريبة ملح دموع غرقاه، وملح المناديل التي بقيت هناك، البحر المتوسط الذي لا يزال يضرب رأسه بصخور شواطئه، ويقول لها: الطفل الذي غرق كان يصرخ: يا أمي، لو ربطني بحبل إليك، يا أمي. ووحدهم الشهداء في كل زمان ومكان، ينتظرون السنة المقبلة كي تكمل موتها ثم تأتي إليهم مكفنةً بالأحلام المزّقة. وحدهم يسخرون منها، يسخرون من مراهقتها، من أضوائها، من فرط زينتها، ومن مكياجها السخيف، ويقيمون في قبورهم احتفالهم الخاص، وقد اكتشفوا أنه لا رأس لهذه السنة، فوحدهم من وجد رأس السنة المقطوع، وراحوا يركلونه بينهم، من بغداد إلى دمشق إلى القدس، إلى غزّة. ويحقّ لهم أن يقولوا لنا، أينما وكيفما كنا: كل عام وأنتم بخير.

(إعلامية سورية في مدريد)

كاريكاتير عماد حجاج

بين الضفة وغزة ... احتلال مطلق ومقيَّد

أسامة عنمان

الضفة الغربية وقطاع غزة يتقاطعان في المعاناة من الاحتلال، إلى جانب معاناتهما من الانقسام، لكنّ الضفة أكثرُ انكشافاً، ويدُ الاحتلال ومستوطنيه فيه مطلقة، ومن أجّده ما طرأ، على العلن، تعليماتُ قيادة جيش الاحتلال للجنود بإطلاق النار على مُلقي الحجارة والعبوات الناسفة، من الفلسطينيين، حتى بعد انتهائهم، ومغادرتهم أماكن المواجهات، وذلك وفْقَ القناة الإسرائيلية العاشرة. ولا تقتصر هذه التعليمات بإطلاق النار على تقدير جنود الاحتلال وجود خطر يتهدّد حياتهم، ومِن شأن ذلك تكثير عدد القتلى في صفوف الفتية والشبّان الفلسطينيين، وهو الذي تجسّد فعلًا، في الفترة الأخيرة.

وتتّسق هذه التعليمات مع إعدام قوّات الاحتلال الشاب الفلسطينيّ، محمد شوكت أبو سليمة، مطلع شهر ديسمبر/ كانون الأول الجاري، بعد أن أصاب بجراح أحد المتديّنين اليهود في القدس؛ فبعد أن أصابه الجنود، وكان ملقًى على الأرض ينزف، ولا يشكّل أيّ خطر، أطلقوا عليه النار، واردَوْهُ قتيلًا، وأتبنى كلٌّ مِن رئيس حكومة الاحتلال، نفتالي بينت، ووزير خارجيّته، يئير لبيد، على الجنود، وطالبَ نفتالي بمدّهم بالدعم الكامل. وزادت اعتداءات المستوطنين، وتوسّعت جرائمهم، وشهدت قرية برقة، قضاء نابلس، تطوّرًا نوعيًا، بمهاجمتها من نحو مائة مستوطن، وبحماية قوّات الاحتلال، في وقت دفعتْ فيه حكومة الاحتلال بمزيدٍ من الجنود إلى الضفة الغربية؛ تحسّبًا، واستعدادًا لاشتباكاتٍ أوسع، بعد موجةٍ من العمليات الفردية الفلسطينية. بالتوازي مع زيادة الممارسات التنكيلية بالأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال.

أما غزة، فلا يزال الوضع المعيشي والعام فيها صعبًا، بعد سنواتٍ من الحصار الاحتلالي الهادف إلى شلّ الحياة؛ إثر هيمنة حركة حماس على القطاع عام 2007. ولا تزال إعادةُ الإعمار ورقةَ ابتزاز لفصائل المقاومة، و«حماس» التي تتحمّل مسؤولية إدارة قرابة مليوني فلسطيني يعانون ظروفًا إنسانية لا تُحتمَل.

ولكن، في جوهر المشهد اختلافٌ مهم، فالجهة الفلسطينية المسؤولة في الضفة الغربية دفعتْ ثمنًا سياسيًا استراتيجيًا، وهو الاعتراف بدولة الاحتلال، مع الالتزام بتبعات هذا الاعتراف، وأهمُّها الامتناعُ عن مشاركة السلطة بأيٍّ من أشكال العنف ضدّ الاحتلال، والتنسيق الأمني معه؛ (في اللقاء الذي جمع أخيرا رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس ووزير دفاع الاحتلال بني غانتس، صرّح الأخير بأنّ الاجتماع «ناقش اتّخاذ إجراءات اقتصادية ومدنية، وشدّد على أهمية التنسيق الأمني، ووقف الإرهاب والعنف»)؛ لمنْع هجمات فلسطينية على أهدافٍ احتلالية، مع وضع اقتصادي ومالي غير متحرّر من الاحتلال واقتصاده. ولذلك يجد قادةُ الاحتلال أنفسَهم في حلّ من دفْع أيّ أثمان مقابلة، اللهمَّ ما تسمح به حكومتُهم من بوادر محدودة، من قبيل لمّ شمل العائلات، ومنْح فلسطينيين هُوِيّات فلسطينية، وتكثيف القبضة على حركة العُمّال الفلسطينيين، من الضفة الغربية، إلى أراضي الـ 48.

أما الفلسطينيون في القطاع فبيدهم ورقة المقاومة، من دون أن يقدّموا أثمانًا سياسية، أهمُّها الاعتراف بدولة الاحتلال، مع أن «حماس» تسعى إلى الشرعية الدولية، إلا أنها لا ترهن خيارها المقاوم بهذا الطموح، فهي، مثلًا، لم تغيّر نهجَها، ومواقفها، بعد تصنيفها من الحكومة البريطانية حركةً إرهابية. ومع أن أهل القطاع يدفعون أثمانًا مؤلمة؛ جرّاء سيطرة حركة حماس عليه، ويقعون بذلك تحت رحى المقايضات بين «حماس» والجهات الدولية والإقليمية والعربية الرسمية، إلا أن الحركة تتوفّر على خياراتٍ لتحسين أوضاع الغزّيين. وعلى ذلك، بدأت مصر بتفعيل الإجراءات الهادفة المتعلّقة بتيسير حركة السفر، عبْر معبر رفح؛ تنفيذًا لمطلب رئيس للفصائل الفلسطينية؛ للتخفيف من معاناة أبناء القطاع؛ تفاديًا لموجة تصعيد محتملة؛ بسبب غضب الفصائل، وفي مقدمتها حركة حماس؛ لمماطلة الاحتلال في الوفاء بتعهداته؛ مقابل تثبيت وقف إطلاق النار، بين الفصائل الفلسطينية في القطاع، وقوّات الاحتلال، بعد معركة سيف القدس، في مايو/ أيار الماضي. كما ذكرت صحيفة هآرتس العبرية إن «إسرائيل تعتزم الإعلان عن سلسلة من التسهيلات الاقتصادية، لقطاع غزة منها زيادةُ تصاريح العمل، داخل الخط الأخضر، ومواد لإصلاح القوارب، وغيرها من مواد كانت محظورة، في السابق؛ لأنها ذات استخدام مزدوج، (يمكن استخدامها أيضًا في تصنيع الصواريخ، والطائرات بدون طيّار)، وذلك بهدف الحفاظ على الهدوء، وعدم تصعيد وجهة نظره الأساسية التي طرحها في «نهاية التاريخ»، ففي كتابه «الهوية: الحاجة للكرامة وسياسات الاستياء»، انتهى إلى التشكيك بإمكانية سيادة الأيديولوجيا الديمقراطية. الليبرالية في العالم، إذ إن صعود سياسات الهوية أحد أكبر التحدّيات التي تواجه هذه الأيديولوجيا في النظام الدولي الحالي. وقد ساهمت رغبة الجماعات المهمّشة داخل مجتمعاتها في نيل الاعتراف في صعود سياسات الهوية التي أصبحت تشكل تهديدا لبنية الدولة وللتماسك الاجتماعي الذي طالما كان معيارا لليديمقراطية . الليبرالية. وفي كتابه الذي نشر الجزء الأول منه عام 2011، وحمل اسم «أصول النظام السياسي: من عصور ما قبل الإنسان إلى الثورة الفرنسية»، ونشر الجزء الثاني منه عام 2014 بعنوان «النظام السياسي والانحطاط السياسي: من الثورة الصناعية إلى عولمة الثقافة»، يحاول فوكوياما على خطى هنتنغتون بأن للتطور السياسي مساريه الخاصة التي ليست بالضرورة أن تكون متطابقة مع التطورين، الاقتصادي والاجتماعي.

(كاتب وإعلامي سوري)

> ساهمت رغبة الجماعات المهمّشة في نيل الاعتراف في صعود سياسات الهوية

شذرات في ذكرى سقوط الاتحاد السوفييتي

حسين عبد العزيز

شكّل تفكّك الاتحاد السوفييتي، المكون من 15 جمهورية، في 25 ديسمبر/ كانون الأول عام 1991، نهاية وبداية لمرحلة تاريخية مهمة في تاريخ العالم المعاصر، ولم تقتصر تداعيات هذا التحول الكبير على الصعيد الاستراتيجي بأبعاده العسكرية والسياسية والاقتصادية فحسب، بل امتدّ ليشمل عالم الفكر أيضا، مع انفجار ثورات في بولندا والمجر، تطالب بالديمقراطية، وبدء عملية توحيد ألمانيا عام 1990.

في هذه الأجواء، جاء كتاب «نهاية التاريخ والإنسان الأخير» عام 1992 للمفكر الأميركي من أصول يابانية، فرنسيس فوكوياما، ليجسّد على المستوى النظري عملية التحول الكبرى هذه، وهو الكتاب الذي جاء استكمالا لمقال له حمل معنى اسم الكتاب، نشر عام 1989. اعتبر فوكوياما أنه مع سقوط الاتحاد السوفييتي، سقطت الأيديولوجيا الشيوعية إلى غير رجعة، وانتصرت الأيديولوجيا الغربية القائمة على الديمقراطية والليبرالية والعقلانية وسيادة القانون. وبهذا المعنى، شكّل سقوط الشيوعية نهاية للتاريخ الفكري، طالما اكتملت مسيرة هذا التاريخ بهيمنة الأيديولوجيا الديمقراطية . الليبرالية وحدها على العالم، فالشيء الذي يبلغ غايته ينتهي. انتهى عصر الصراعات الكبرى، ولن تعود هناك حروبٌ إمبريالية، فنهاية التاريخ تعني فتح الباب أمام حكم السلام، ذلك أن كل حرب إمبراطورية هي حرب أهلية. وبذلك لا تعني نهاية التاريخ سوى نهاية الأزمة المتفاقمة في قلب الحداثة، وفقا لتعبيرات مايكل هارت وأنطونيو نيغري.

بعد عام من كتاب «نهاية التاريخ»، نشر صموئيل هنتنغتون مقالة في مجلة «فورين أفيرز»، حملت اسم «صدام الحضارات»، وهو الاسم الذي سيكون عنوانا لكتابه عام 1996. رفض هنتنغتون مقولة «نهاية التاريخ» لتلميذه فوكوياما، فالتاريخ لم ينته بانتصار الديمقراطية . الليبرالية، لأن هذه الأيديولوجيا مقبلة على صدام آخر مع الحضارتين، الإسلامية الكونفوشيوسية. وتقوم فكرة «صدام الحضارات» عند هنتنغتون على مقاربة بسيطة، أن الثقافة التي لها دور رئيس في تشكيل السلوك السياسي ستقود، بالضرورة، إلى صدام بين السلوكيات السياسية في العالم بسبب اختلاف الثقافات. وطوّر هنتنغتون الفكرة الأساسية هذه عام 2004 في كتابه «من نحن»، حيث ركّز على الهوية الأميركية، معتبرا أن نجاح الولايات المتحدة كدولة يرجع، بشكل أساس، إلى حقيقة أن الأنغلو . بروتستانت هم من استوطنوها، وليسوا الكاثوليك الفرنسيين أو الإسبانيين أو البرتغاليين. كان جوهر الثقافة الأميركية هو ثقافة مستوطني القرنين الـ17 والـ18، والتي تتضمّن الدين المسيحي والقيم والأخلاق البروتستانتية واللغة الإنكليزية والقانون البريطاني والعدالة والتقاليد. ومن هذه الثقافة، طور المستوطنون في القرنين الـ18 والـ19 الميثاق الأميركي بمبادئه عن الحرية والمساواة الفردية والحكومة التمثيلية والملكية الخاصة.

رفض فوكوياما أطروحة أستاذه، وعلى الرغم من موافقته على أهمية الثقافة في تشكيل السلوك السياسي، إلا أن الثقافة لا يمكن اعتبارها محدّدا رئيسا للسلوك. ولذلك يؤكّد فوكوياما على مفهوم الهوية بدلا من مفهوم الثقافة، فمن خلال مفهوم الهوية يمكن فهم السياسات المعاصرة، لأن مفهوم الهوية يقوم على الاعتراف بالخصائص الفريدة للإنسان وخصوصيتها. وفي سياق هذا الجدل، بدأ فوكوياما بتغيير

تونس... حراكٌ مدني لإسقاط الانقلاب

بشير البكر

رسم الرئيس التونسي، قيس سعيّد، ملامح لنظام الحكم الجديد الذي يعمل على إرسائه في تونس. وما سماها خريطة طريق، في خطابه في الثالث عشر من شهر ديسمبر/ كانون الأول الحالي، لا تعدو أن تكون مسارا نحو نظام سلطوي، فردي على مقاسه. وحدّد محطتين أساسيتين في العام المقبل: الاستفتاء الشعبي في 25 يوليو/ تموز، الذي يصادف عيد الجمهورية والذكرى الأولى لانقلابه. وإجراء الانتخابات التشريعية في 17 ديسمبر/ كانون الأول. وبالتالي، فإن عام 2022 مرشّح لأن يكون مصيرياً في هذا البلد الذي كان سباقا إلى الربيع العربي، ومنه هبّت رياح الثورة باتجاه مصر، ليبيا، اليمن، سورية، والجزائر. وبعد مرور 11 عاما من التجربة التي شهدت صعودا وهبوطا، فإنه البلد الوحيد الذي نجا، من بين بقية ثورات الربيع العربي، ولم يدخل النزاعات الحادّة واللجوء إلى السلاح لفض الخلافات. ولكن انقلاب سعيّد ومخططاته المستقبلية باتت تُنذر باحتمالات شتى، فهو يتصرّف وكأنه فوق الجميع، على الرغم من أنه بعيد كل البعد عن الثورة، واهتزّت شرعيته رئيسا منتخبا حين أوقف العمل بالدستور والمؤسسات التي انبثقت عنه، وبخاصة مجلس النواب الذي بات معطّلا وفي حكم المحلول.

وفي ما يخصّ الموقف من الانقلاب، هناك مروحة واسعة من ردود الفعل، تبدأ من الأحزاب والقوى المعارضة وهي الأكثرية، وتليها المواقف الوسط والمتذبذبة، والتي يمثلها الاتحاد العام التونسي للشغل، وفي الموقع الثالث الأحزاب والحركات المؤيدة للانقلاب، وهي أطرافٌ لا وزن أو تأثير لها، وتعد هامشية. حتى أن سعيّد لم يعد يكترث لها، ومنها حركة الشعب، حزب البعث، الائتلاف الوطني، وتونس إلى الأمام. ومهما يكن من أمر، فإن التعويل على إسقاط الانقلاب هو على الأحزاب والقوى الديمقراطية التي لعبت الدور الأساسي في إسقاط نظام زين العابدين بن علي في 14 يناير/ كانون الثاني 2011، وصاحبة الإسهامات الأساسية في الحفاظ على التجربة والدفاع عنها، والسعر عليها حتى وصلت إلى ما بلغته. إلا أن هذه الأطراف تعاني من انقسامات وخلافات داخل بعضها، وبينها وبين بعضها بعضا، وهو ما سمح لانقلاب سعيّد أن يمر من دون ردود فعل قوية في الشارع. وإذا لم تتدارك الموقف، وتصحّح أوضاعها، وتتفق على أن الأولوية هي لحماية المشروع الديمقراطي التعدّدي، فإن مشروع سعيّد هو الذي سوف يسود ويحكم البلد، ما يعني انتكاسةً كبرى وخسارة سياسية ومعنوية، ليس لتونس وحدها، بل للعالم العربي الذي ما يزال يرى في هذا البلد الحصن الأخير في مواجهه مدّ الثورات المضادّة التي خربت ثورات الربيع العربي، وحولتها إلى حروب أهلية غارقة بالدماء. وبلا شك، أهم مشكلة تواجهها المعارضة التونسية عدم وجود شخصية قادرة على توحيد الصفوف وقيادة الحراك المدني باتجاه المواجهة مع الانقلاب. ويبدو أن سعيّد استشرف الموقف قبل المعارضة، حين حكم على منصف المرزوقي بالسجن أربعة أعوام. ومن الواضح أن الغرض من هذا الحكم ليس معاقبة المرزوقي الذي لم يرتكب جريمة تستوجب أربعة أعوام سجنا، وإنما الحيلولة دون عودته من الخارج للعب دور قيادي في المعارضة. ويبدو خوف سعيّد من المرزوقي دون غيره في محله، فالرجل لعب دورا مهما في مواجهة ديكتاتورية بن علي، وساهم بقيام الثورة ونجاحها، وتعد فترة رئاسته أفضل الفترات التي عرفتها تونس بعد الثورة، وتحقّقت خلالها إنجازات عديدة مهمة، ومنها الدستور الحالي الذي انقلب عليه سعيّد ووضعه على الرفّ، على الرغم من أنه تم بتوافق عام. وحظي بإجماع وطني. ومن دون شك سيؤثر الحكم على مشاركة المرزوقي في المعارضة، لكن وجوده في الخارج قد يكون أكثر فعاليةً في الوقت الراهن.

السودان: الرهان باقٍ على الشارع

جمانة فرحات

يمتلك المحتجون السودانيون سياسة النفس الطويل في مواجهة انقلاب 25 أكتوبر/تشرين الأول الماضي وتداعياته. بالنسبة إليهم، الهدف واضح، لا بد من إسقاط الانقلاب، وما ترتب عليه، تحديداً اتفاق قائده عبد الفتاح البرهان مع رئيس الوزراء عبد الله حمدوك.

الخروج الأسبوعي إلى الشوارع، على الرغم من التضييق الأمني، يُحسب لهم. يمكن تلمّس مدى إربكات العسكر وضيقهم بسبب العجز عن إنهاء الاحتجاجات من خلال التدابير التي تسبق كل تظاهرة والتي ترافقها، فلا قطع الإنترنت، ولا إغلاق الجسور، ولا الاعتقالات العشوائية أثمرت. حتى أن سلاح الاغتصاب الموروث من زمن نظام عمر البشير، والذي استخدم في تظاهرات 19 ديسمبر/ كانون الأول الحالي، على فظاعته، لم يحقّق الغاية المرجوة منه للعسكر، عبر إجبار النساء السودانيات على الانكفاء من الشارع.

عملياً، يخوض العسكر معركة خاسرة مع المحتجين، فأدوات الترهيب بلا مفعول. وبالنسبة للمتظاهرين، فإنهم يدركون خطورة الوضع ومدى اتساع القمع الذي يمكن أن تلجأ إليه الأجهزة الأمنية والعسكرية، خصوصاً أن المجزرة أمام مقر القيادة العامة للقوات المسلحة في الخرطوم لم تُنسَ بعد.

وما القرار الأحدث بتوسيع صلاحيات جهاز المخابرات وباقي الأجهزة الأمنية والدعم السريع، تحديداً تلك المرتبطة بالاعتقال والتفتيش، عبر اتخاذ حالة الطوارئ مبرراً لذلك، سوى دليل على مدى ضيق الخيارات المتبقية لدى العسكر، وما قد يقدمون عليه في المرحلة المقبلة.

ومع ذلك، يتمسّك المحتجون بنضالهم، غير آبهين بمخططات العسكر ولا القوى السياسية. التباعد بين السودانيين في الشارع والفاعلين في المشهد السياسي واضح ويتسع. منذ اللحظة الأولى للانقلاب، أدرك المحتجّون خطورة المرحلة، وكان الشارع خيارهم للتصدي.

شكل اتفاق البرهان - حمدوك طعنة للسودانيين الذين شاركوا في ثورة ديسمبر 2018 وباقي الاحتجاجات التي تلتها. وفي الوقت الذي كان المحتجّون يضغطون لإجبار العسكر على تقديم التنازلات للخروج من مأزق الانقلاب، جاء اتفاق 21 نوفمبر/تشرين الثاني الماضي ليقدّم للبرهان ومن معه طوق النجاة لو مرحلياً. ولذلك لم يكن مستغرباً أن الضغط الشعبي اليوم لم يعد مقتصراً على العسكر، بل يطاول حمدوك مباشرة، فالأخير غير قادر على تسويق اتفاق 21 نوفمبر، لا سياسياً ولا شعبياً. تحالف قوى الحرية والتغيير الذي ألغى البرهان كل ما يمت له بصلة من الوثيقة الدستورية، يريد حمدوك إشراكه في الحكم من جديد في مرحلة ما بعد الانقلاب. ولكن من دون الإقرار بالشراكة التي قامت على أساسها المرحلة الانتقالية، وبشكل آخر يعرض عليه المشاركة تحت جناح العسكر. لكن التحالف غير قادر على ملاقاة حمدوك، أو تقديم موقف حاسم بشأن ما يريده، خصوصاً أنه كان منقسماً على نفسه قبل الانقلاب، وبقي كذلك بعده. كما أن التباينات قائمة بينه وبين باقي القوى السياسية، سواء التي تملك موقفاً واضحاً في معارضة اتفاق نوفمبر أو تأييده.

وأمام هذا العجز، اختار حمدوك التلويح بالاستقالة، الهدف منها بدا واضحاً منذ اليوم الأول، الضغط على القوى السياسية قبل العسكر، لكن حتى ورقة الابتزاز هذه ارتدّت عليه سلباً، إذ لم تثمر عن أي تحوّل في المواقف. وبغض النظر عمّا إذا كان حمدوك سيقدّم استقالته أم سينزل عن الشجرة، بمفرده أو عبر مساعدة محفظة له ماء الوجه، فإنه أصبح ورقة شبه محروقة.

وإذا ما أخذ بعين الاعتبار وضعه إلى جانب واقع المعارضة السودانية، فإن الرهان الوحيد اليوم على إسقاط الانقلاب مرتبط بالشارع ومدى القدرة على الصمود، وبزخم متصاعد في وجه ما يعدّ له العسكر للمرحلة المقبلة.

طفل يرفع علم فلسطين في شاطئ غزة، 28/ 12/ 2021 (Getty)

> يخفّف الاحتلال الضغوط الاقتصادية، بتسهيل تنقُّل العُمّال الفلسطينيين إلى الداخل، مع إطلاق أكبر لأيدي المستوطنين

وأمام هذا الوضع مع حركة حماس. ومع ذلك، لا يذّعي الكاتب أن الأوضاع تحت الاحتلال، سواء لجهة حماس، أو لجهة السلطة، بالطبع، مثاليّة، أو حتى قريبة من الحياة الطبيعية، فالفصل واقع بين الضفة وغزة مستمرّ، ويُعمل على تكريسه، والقدس لا تزال تتعرّض، وبكثافة، للتهويد والانتهاك اليوميّ المتزايد، والمستفزّ. وتكاد النضالات الراهنة تتّخذ أولويّات تتقدّم تلك القضايا الجوهرية والاستراتيجية، وهذه الانشغالات، نتيجة خلل في الموقع، كما هي السلطة، أو نتيجة إكراهات، أو شبه إكراهات تئنُ

عودة إلى موضوع احتمال انهيار الولايات المتحدة

أسامة أبو ارشيد

قبل ثلاثة أسابيع، اختار موقع أميركيٌّ محسوبٌ على شبكة الإسلاموفوبيا والصهيونية شنَّ هجوم عليَّ، وهو الأمر الذي لا جديد فيه بالنسبة لي بوصفي ناشطا أميركيا للقضية الفلسطينية، إلا أن ما استرعى انتباهي، هذه المرّة، نوعية الاتهامات التي سيقت ضدي ومستواها. كنت قبل ذلك قد شاركت، في شهر نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي، في مؤتمر أكاديمي في عمَّان، تحت عنوان «نحو ملامح استراتيجية عربية جديدة للتعامل مع الصراع العربي – الإسرائيلي». بعيداً عن التفاصيل، عَمِدَ هذا الموقع إلى فبركة عباراتٍ على لساني لم أنطق بها أبداً، بالإضافة إلى التلاعب في مضامين (وسياقات) بعض القضايا التي ناقشتها في محاضرتي.

من ضمن ذلك كان الزعم إنني «تمنيت» سقوط الولايات المتحدة، لأن ذلك سيقود إلى سقوط إسرائيل، وهو الأمر غير الصحيح بتاتاً، وقد وضعت الترجمة لما قلت، بحيث لا أترك فراغاً أمام كذب بواح كهذا. المهم، نسب الموقع إليَّ القول إنَّ ثمَّة نقاشاً في أميركا اليوم، على مستوى النخب المحسوبة على التيار السائد، عن احتمالية انهيار الولايات المتحدة. وهذا صحيح، على الرغم من أنها مسألة وردت عرضاً في سياق تحليل قدّمته للتحدّيات التي تواجه الدولة الأعظم. وأتبع تقرير الموقع ذلك بسؤال: «من غير الواضح من هم الخبراء البارزون (الذين يحيل إليهم أسامة أبو ارشيد) ممن يتنبأون بانهيار الولايات المتحدة الحتميّ؟».

لا يعنيني هنا الرد على ذلك الموقع الذي لا يحظى بمصداقية إعلامية ولا أكاديمية، بقدر ما أنني وجدت في ذلك فرصةً لاستكامل مقال كتبته ونشرته في «العربي الجديد»، في 12 نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي، تحت عنوان: «هل تنهار الولايات المتحدة؟»، وهو يقدم بعض الإجابة عن السؤال المطروح أعلاه، غير أن ثمَّة إضافات جديدة جاءت في بحر الأسبوعين الماضيين تعضد أطروحته. وهذا لا يعني تعبيراً عن مشاعر «مكبوتة» عندي، كما يزعم هؤلاء، وإنما هو تحليل علميٌّ موضوعيٌّ يناقشه كبار الخبراء العسكريين والأكاديميين والسياسيين في الولايات المتحدة. .. في 17 ديسمبر/ كانون الأول الجاري، نشرت صحيفة واشنطن بوست مقالين مهمين، يقرعان أجراس الإنذار تحسّباً من حرب أهلية أميركية تلوح في الأفق، تضمّن أحدهما هواجس من مغبّة انهيار المؤسسة العسكرية نفسها. الأول كتبه ثلاثة جنرالات أميركيين متقاعدين، بول د إيتون، أنطونيو إم تاجوبا، وستيفن إم أندرسون، بعنوان «يجب أن يستعد الجيش الآن لتمرّد عام 2024». الثاني للكاتب دانا ميلبانك، بعنوان «دراسة جديدة تقول: نحن أقرب إلى الحرب الأهلية أكثر مما يود أيٌّ منا تصديقه».

في المقال الأول، يعبر الجنرالات الثلاثة عن القلق الذي يساورهم عمَّا سيكون عليه الحال بعد الانتخابات الرئاسية عام 2024، وذلك مع اقتراب الذكرى الأولى لاقتحام أنصار للرئيس السابق، دونالد ترامب، مبنى الكونغرس، في السادس من يناير/ كانون الثاني 2021، احتجاجاً على ما رأوه تزويراً للانتخابات الرئاسية التي يرون أنها سُرقت من مرشّحهم ترامب. بكل وضوح، يقول هؤلاء الجنرالات «إن ثمَّة احتمالاً حقيقياً «لحدوث فوضى قاتلة داخل قواتنا المسلحة». ويعلنون: «الأميركيون في خطر شديد»، ذلك أن «انقلاباً» قد ينجح في المرّة المقبلة. أما منبع مخاوفهم هذه فـ«تتمثل في أن إحدى نقاط قوة جيشنا مستمدّة من تنوّع سكاننا. إنهم مجموعة من الأفراد لديهم معتقدات وخلفيات متعددة. ولكن من دون متابعة وصيانة مستمرة، فإن احتمال حدوث انهيار عسكري يعكس الانهيار الاجتماعي أو السياسي أمر حقيقي للغاية».

يمضي هؤلاء إلى أبعد من ذلك، بالتأكيد أن «ثمَّة بوادر اضطراب محتمل في قواتنا المسلحة». وهنا يعرضون إلى بعض حقائق معروفة، إذ من بين كل عشرة من المتهمين بالهجوم على الكونغرس، مطلع العام الجاري، واحد إما أنه خدم في الجيش سابقاً أو أنه لا يزال في الخدمة راهناً. ويشيرون هنا إلى بياناتٍ أصدرها عسكريون متقاعدون يؤيدون فيها مزاعم ترامب أن الرئاسة سرقت منه عبر تزوير نتائج الاقتراع، وكذلك إلى رفض القائد العام لقوات الحرس الوطني الأميركي في أوكلاهوما (برتبة عميد)، أخيرا، أمراً من الرئيس، جو بايدن، يقضي بتلقيح جميع أفراد الحرس الوطني ضد فيروس كورونا. وحسب الجنرالات، فإن احتمال حدوث انهيار كامل في التسلسل القيادي للقوات المسلحة وارد جداً، في حال تنازع نتيجة الانتخابات بين مُرَشَّحَيْنِ يدّعي كل منهما «الشرعية»، ويصدر أوامر على هذا الأساس. حينها، كما يحذّرون، قد يلجأ أنصار المرشّح الخاسر داخل القوات المسلحة إلى تنظيم أنفسهم وراء «القائد العام» الذي يعدّونه شرعياً، وبذلك سيكون هناك تمرّد حقيقي. وتتضاعف المخاطر إذا ما دخلت المجالس التشريعية الولائية، والكونغرس، على الخط في محاولة تنصيب مرشّح خاسر رئيساً. ويختم هؤلاء مقالهم المتشائم بتوجيه نصيحة لوزارة الدفاع: «مع استمرار انقسام البلد، كما كان دائماً، علينا اتخاذ خطوات للاستعداد للأسوأ».

.. يقرّر مقال ميلبانك من السطر الأول أن الديمقراطية الأميركية في أزمة حقيقية، مستشهداً بخبيرة أميركية مرموقة تتنبأ بأن الولايات المتحدة «على أعتاب حرب أهلية.. بشكل أقرب مما يود أيٌّ منا تصدّيقه». هذه الخبيرة هي باربرا ف. والتر، أستاذة العلوم السياسية في جامعة كاليفورنيا في سان دييغو، كما أنها تعمل في لجنة استشارية تابعة لوكالة الاستخبارات المركزية الأميركية (سي آي إيه)، تسمّى «فرقة العمل المعنية بعدم الاستقرار السياسي».

وظيفة هذه اللجنة مراقبة الدول في جميع أنحاء العالم ومحاولة استشراف أي منها أكثر عرضةً لخطر التدهور نحو العنف. وحسب قراءتها، والتي ستصدر في كتاب الشهر المقبل (يناير/ كانون الثاني) بعنوان: «كيف تبدأ الحروب الأهلية»، فإنه «إذا كنت محللاً في بلد أجنبي وتنظر إلى الأحداث في أميركا، بالطريقة نفسها التي تنظر بها إلى الأحداث في أوكرانيا أو ساحل العاج أو فنزويلا، فإنك ستلجأ إلى قائمة التحقق، وتقييم كل الظروف التي تجعل حرباً أهلية محتملة. وما ستجده أن الولايات المتحدة، وهي ديمقراطية تأسّست منذ أكثر من قرنين، دخلت مرحلة خطيرة للغاية».

> مسألة استمرار الولايات المتحدة قوة عظمى أم تضعضعها، أو حتى تفكّكها وانهيارها، ليست حديثاً في الهوامش

> نشرت صحيفة واشنطن بوست مقالين مهمين، يقرعان أجراس الإنذار تحسّباً من حرب أهلية أميركية في الأفق

> حسب ثلاثة جنرالات، احتمال حدوث انهيار كامل في التسلسل القيادي للقوات المسلحة وارد جداً

ويشرح ميلبانك، نقلاً عن والتر، إن الولايات المتحدة مرّت فعلاً بمرحلتين من ثلاث مراحل، تعتمدها «سي آي إيه» في تحديد ما إذا كان بلد مقبل على حرب أهلية، وهي «ما قبل التمرّد»، ثمَّ «الصراع الأولي»، وهما المرحلتان اللتان تجسدتا في اقتحام أنصار ترامب للكونغرس، وصولاً إلى «التمرّد المفتوح».

أخطر من ذلك، تعتبر والتر أن الولايات المتحدة «تدهورت بشكل كبير في عهد ترامب لدرجة أنها لم تعد مؤهلة من الناحية التقنية أن تكون مصنفة كدولة ديمقراطية»، ومن ثمَّ تخلص إلى أن النظام السياسي القائم في أميركا اليوم هو «أنوقراطية» Anocracy، وهي حالة ما بين الديمقراطية والحكم الاستبدادي. وتذكر والتر أن الديمقراطية الأميركية حصلت في معظم تاريخها على درجة 10، أو قريبة منها، حسب مؤشّر «بوليتي» لقياس مستويات الديمقراطية في الدول. إلا أن الديمقراطية الأميركية انزلقت، في السنوات الخمس الأخيرة، أي منذ رئاسة ترامب مطلع عام 2017، إلى 5، وهو ما يجعل من الولايات المتحدة ديمقراطية جزئية لأول مرة في تاريخها.

ثالثة الأثافي، حسب والتر، إن معدل 6 على مقياس «بوليتي»، الذي تستخدمه «سي آي إيه»، في استشراف مستقبل الدول التي تراقبها يعني أن هناك «مخاطر عالية» لحرب أهلية»، ذلك أن مزيجاً من الحكم السيئ والتدابير غير الديمقراطية المتزايدة التي تضعف المؤسسات أكثر، قد تدفع بسهولة نحو الصراع المفتوح. ويخلص ميلبانك إلى التنبيه: «ليس من قبيل المبالغة القول إن بقاء بلدنا على المحكّ».

إذن، مسألة استمرار الولايات المتحدة قوة عظمى أم تضعضعها، أو حتى تفكّكها وانهيارها، ليست حديثاً في الهوامش، ولا هو من باب التمنّي والتشفي، وإنما هو نقاشٌ في المتن وعلى أعلى المستويات أميركياً.

وأختم بعبارة جاءت في مقالي في 12 الشهر الماضي (نوفمبر/ تشرين الثاني): «انهيار الولايات المتحدة، في المدى المنظور، ليس قدراً مقضياً. عرفت أميركا في تاريخها مراحل أكثر صعوبةً مما تعيشه الآن واستطاعت أن تتخطّاها».

(كاتب فلسطيني في واشنطن)

هل يحرّك الفقر والجوع ضمير السلطة في لبنان؟

سعد كيوان

كان المشهد تراجيديا، وسوريالا أيضا بامتياز. صفقة على شكل مجزرة سياسية – دستورية -قضائية - أخلاقية كانت في طريقها إلى التنفيذ أمام عيني الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريس الذي حضر إلى بيروت في زيارة استطلاعية تضامنية مع اللبنانيين، ولحثّ الطبقة السياسية على «تجاوز الخلافات والعمل معا (متوهما) من أجل إيجاد الحلول لإنقاذ لبنان».

وبالفعل، كانت السلطة السياسية «تحاول تجاوز خلافاتها»، عبر تدبيج صفقة جهنمية وبوقاحة متناهية (على عينك يا تاجر)، تقوم على تطيير رأس المحقق العدلي المكلف التحقيق في واقعة انفجار مرفأ بيروت، طارق البيطار، عبر تطيير كل رؤوس هرم السلطة القضائية، رئيس مجلس القضاء الأعلى ومدّعي عام التمييز ورئيس هيئة التفتيش القضائي والمدّعي العام المالي، مقابل تطيير حق المغتربين اللبنانيين وغير المقيمين في المشاركة في الانتخابات وفي الاقتراع المباشر لاختيار أعضاء مجلس النواب في دورة الاقتراع في الربيع المقبل، وإعادة تفعيل الحكومة المشلولة منذ شهرين ونصف الشهر، أي بعد تشكيلها بشهر، تنفيذا لإرادة حزب الله، الممثل في الحكومة بوزيرين فقط من أصل 24 وزيرا، والذي يريد «قبع» (مفردة مسؤول الأمن والاستطلاع في حزب الله) المحقق العدلي من موقعه لطمس التحقيق. ولهذا الغرض، كان قد افتعل في منتصف أكتوبر/ تشرين الأول الماضي صدام الطيونة/ عين الرمانة الذي ذهب ضحيته سبعة قتلى.

وكان تنفيذ هذه الطبخة الشيطانية أو تعبيد الطريق لها منوطا بالمجلس الدستوري الذي كان عليه أن يبتّ بالطعن المقدم من «التيار العوني» (تيار رئيس الجمهورية)، فإذا جاء القرار إيجابيا أي إقرار الطعن، فهذا سيعني أن الصفقة سالكة باتجاه تدمير المؤسسات وتقاسم المغانم.

وإذا لم يقرّه المجلس الدستوري فهذا يعني أن الطبخة الجهنمية لم تنضج، وأن الخاسر هو فريق رئيس الجمهورية. ولكن الضحية الأولى المباشرة كانت مصداقية المجلس الدستوري نفسه، وهو أعلى سلطة قضائية تتمتع باستقلالية تامة يكفلها الدستور، وهو يبتّ بدستورية القوانين، والذي لم يتمكّن من اتخاذ أي قرار، لا إيجابيا ولا سلبيا، لأنه انقسم على ذاته، وانعكست عليه التجاذبات والصراعات بين القوى السياسية. لقد أراد السياسيون أن يورّطوه في لعب هذا الدور المشبوه لكي يسقطوه من الداخل، ولكي يجدوا، في المقابل، مخرجا دستوريا شرعيا لفظاعاتهم.

إذ جاء العجز عن البتّ في الطعن أيضا لصالح الفريق الذي يريد «قبع» المحقق، ويشلّ عمل الحكومة، أي فريق «الثنائي أمل - حزب الله» الذي يبقي هكذا زمام المبادرة في يده، ويقطع الطريق على رئيس التيار العوني، جبران باسيل الذي يستميت في إجراء تشكيلات قضائية ودبلوماسية قبل الانتخابات الرئاسية، لكي يحافظ على نفوذ له داخل أجهزة الدولة بعد رحيل حميه عن القصر الجمهوري في نهاية أكتوبر/ تشرين الاول المقبل. وكذلك يبقي الثنائي رئيس الحكومة نجيب ميقاتي أسيرا له، غير قادر على عقد ولو اجتماعا واحدا لمجلس الوزراء، خوفا من أن يسقطه الثنائي أو يطير له النصاب القانوني.

ولهذا السبب، انتفض ميقاتي معلنا قبل ساعاتٍ من صدور (أو عدم صدور) قرار عن المجلس الدستوري أنه غير معنيٍّ بأي صفقةٍ أو طبخةٍ لن تلحظ، في أي حال، أي دور لرئيس الحكومة أو تحفظ حقوقا للطائفة السنية التي يمثل، إذ إن السلاح الذي بقي في يديه هو ضرورة أن يوافق رئيس الحكومة على أي تعيينات يمكن تسويقها أو الاتفاق عليها. قابله خوف باسيل من أن القبول بإطاحة قاضي التحقيق سيثير غضب الشارع المسيحي عليه، عشية الانتخابات النيابية.

ناهيك عن أن تثبيت حق المغتربين في الاقتراع كل في دائرته الذي حاول باسيل الطعن به ولم يفلح سيتسبب للتيار العوني بخسارة عدد كبير من المقاعد النيابية.

لذلك، وانطلاقا من كل هذه المعطيات والحسابات، ما زال احتمال تأجيل الانتخابات قائما في قاموس السلطة المافيو - ماكيافللية!. وفي المقابل، يُحافظ كل فريقٍ ضمن السلطة على دوره وحصته وقدرته على التعطيل، يتصارعون ويتناتشون الكراسي والمناصب ويتنازعون الصلاحيات، وينصبون الافخاخ لبعضهم بعضا بعد أن طيروا أموال صغار المودعين، ويرفضون إقرار قانون «كابيتال كونترول»، أي الحد من تهريب الأموال إلى الخارج، فيما يمارس حزب الله عمليات التهريب بمختلف أنواعه، فقد سرت معلومات عن فتح قيادة الحزب تحقيقا داخليا بشأن فضائح متورّط بها مسؤولون لديه بتهريب نفط وبنزين وسلاح وذخيرة مع قيادات «داعشية» في سورية بملايين الدولارات.

زيارة الأمين العام للأمم المتحدة كانت كمن أسقط في يديه! هو يحثّهم على الاتحاد وتجاوز الخلافات، وعلى إجراء الإصلاحات الاقتصادية والإدارية الضرورية، والتي يطالب بها المجتمع الدولي، وجال جنوبا على الحدود مستطلعا الخط الأزرق الذي رسمته الأمم المتحدة بعد الانسحاب الإسرائيلي عام 2000، واعدا بالسعي إلى نجاح المفاوضات لترسيم نهائي للحدود التي انطلقت قبل أكثر من سنة بإشراف الولايات المتحدة، والمتعثرة بسبب المراوغة الإسرائيلية واستنسابية الموقف اللبناني وتخبطه، وهو الضائع بين تجاذبات أطراف السلطة أنفسهم ومزايداتها.

وشهد غوتيريس أيضا على مزايدات بعض مسؤولي السلطة تجاه مسألة النزوح والنازحين السوريين واللاجئين الفلسطينيين الذين زار الأمين العام مخيمات لهم، ومراكز لوكالة الغوث (أونروا) في شمال لبنان، واطلع على أوضاعهم. ويبدو أنه استخلص، في ختام زيارته، مشكلة لبنان الحقيقية، إذ وصف حزب الله بفيل في غرفة، ناصحا بتوسيع الغرفة، وطالب في المقابل حزب الله بالتحول إلى حزب سياسي كغيره من الأحزاب السياسية.

ولكن غوتيريس يجهل أن حزب الله وكل منظومة السلطة، مهما اختلفوا وتصارعوا وباعدت بينهم المصالح، وخصوصا الانتخابية، وهي على الأبواب، فهم متكافلون ومتضامنون في إذلال اللبنانيين وإفقارهم وحتى تجويعهم، وفوق ذلك قمعهم وكتم أفواههم.

الأزمة غير المسبوقة التي لم يشهد مثلها لبنان منذ أيام المجاعة في الحرب العالمية الأولى، والتي تدهورت بشكل متسارع في نهاية 2019، لم تعد مجرّد أزمة اقتصادية وهبوط سعر الليرة مقابل الارتفاع الجنوني في سعر الدولار. لقد بلغت حد الفقر الذي يزحف بأشكال وظواهر مختلفة. ولم يعد اليوم محصوراً بالحرمان من الكسب اليومي، بل بات يشمل أنواعاً متعدّدة ومختلفة من هذا الحرمان، فقد خلصت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (إسكوا)، في تقرير لها أصدرته في سبتمبر/ أيلول الماضي، تحت عنوان «الفقر المتعدّد الأبعاد في لبنان: واقع أليم وآفاق مبهمة»، إلى أن نسبة الفقر المتعدّد الأبعاد في لبنان تضاعفت من 42% عام 2019 إلى 82% اليوم، فيما طاول الفقر المدقع المتعدّد الأبعاد ثلث السكان.

أما نسبة الفقر المادي فباتت تتجاوز 70% من السكان. يبحث التقرير في المفهوم الأوسع والعمق للفقر، ذلك الذي يأخذ في الاعتبار مختلف الظروف المعيشية والأنواع المتعدّدة من الحرمان.

ولذلك، مهما بدا الحديث عن الفقر في ظلّ الانهيار الاقتصادي غير المسبوق الذي تشهده البلاد منذ عامين «طبيعياً»، فإن ما تثيره الدراسة يتجاوز مفهوم الفقر المادي المحصور بالدخل، ليشمل أنواعاً مختلفة من الحرمان باتت تصيب غالبية العائلات التي تعيش وتقيم في لبنان. ووفق «إسكوا»، فان مفهوم «الفقر المتعدّد الأبعاد» يقاس في ستة أبعاد أساسية، يطاولها بطريقةٍ مباشرةٍ أو غير مباشرة: التعليم، الصحة، الخدمات العامة، المسكن، الأصول والممتلكات، والعمل والدخل.

أي أن كل هذه القطاعات الحيوية والأساسية قد ضربها الفقر إلى درجة أن هناك نحو 700 ألف عائلة لا تحصل على الدواء، كما أن هناك أكثر من مليون عائلة، وهذا رقم صادم، سجلت لتحصل على بطاقة تمويلية، تفتق عقل السلطة بها قيمتها مائة دولار في الشهر على مدى سنة، ولكن السلطة التي تصرّ في العلن على إجراء الانتخابات لن تبدأ توزيعها قبل نهاية شهر مارس/ آذار، أي مع بدء الحملة الانتخابية بغرض استعمالها رشوة انتخابية لهذا الكم من الناس المحتاجين! فقد صدق ما قاله رئيس الجمهورية، ميشال عون، قبل سنة غداة تفجير المرفأ، إن اللبنانيين ذاهبون إلى الجحيم، ولكن في ظل عهده الميمون!

(كاتب لبناني)

> أكثر من مليون عائلة، وهذا رقم صادم، سجلت لتحصل على بطاقة تمويلية، تفتق عقل السلطة بها قيمتها مائة دولار في الشهر

> لم يعد الفقر اليوم محصوراً بالحرمان من الكسب اليومي، بل بات يشمل أنواعاً متعدّدة ومختلفة من هذا الحرمان

> طاول الفقر المدقع المتعدّد الأبعاد ثلث السكان. أما نسبة الفقر المادي فباتت تتجاوز 70% من السكان

نائب رئيس التحرير **حسام كنفاني** ◻ مدير التحرير **ارنست خوري**
◻ المدير الفني **إميل منعم** ◻ السياسة **جمانة فرحات** ◻ الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ◻ الثقافة **نجوان درويش** ◻ منوعات **ليال حداد** ◻ الرأي **معن البياري** ◻ المجتمع **يوسف حاج علي** ◻ الرياضة **نبيل التليلي** ◻ تحقيقات **محمد عزام** ◻ مراسلون **نزار قنديل**

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

المكاتب
◻ المكتب الرئيسي، **لندن**
Unit5, Central Park, Central Way, London, NW 10 7FY
Tel: 00442071480366
◻ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ الدفنة ـ برج الفردان ـ الطابق العاشر ـ
هاتف: 0097440190600

◻ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
◻ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
◻ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
◻ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads